

المحاضرة الخامسة: الجملة الفعلية وأنماطها

الجملة:

الجملة لغة: « جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك.»¹

لعله من الأجدر أن نقول إن النحاة الأوائل لما قعدوا للنحو العربي، ووضعوا المقاييس المعيارية لكلام العرب، لم يولوا الأهمية القصوى للجملة العربية إذا استثنينا ما ذكره سيبويه حينما ناقش باب المسند والمسند إليه؛ أي أنهم لم يضعوا للجملة باباً خاصاً، وإنما كانوا يدرسونها بمقتضى بسطهم للأبواب النحوية الأخرى، كالمبتدأ والخبر والفاعل والحال وغيرها من الأبواب، على أنه لم يغب عن أذهانهم مصطلح الجملة واستعماله في هذا المعنى، وكان ذلك في القرن الثالث للهجرة حينما وجدنا المبرد يذكره في باب الفاعل، فيقول في ذلك: «وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت»²، وهو في الحقيقة إنما يرادف في مفهومه بين الكلام والجملة، على نحو ما نجده عند ابن جني حين يعرف الكلام بأنه « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد»³، والشأن نفسه عند ابن السراج⁴، وهكذا جرى الأمر عند الزمخشري، إذ يساوي هو أيضاً بين الكلام والجملة⁵، غير أن الذي يجدر بيانه هو أن أستاذ ابن جني قد أفرد في القرن الرابع للجملة باباً خاصاً في كتاب له سماه المسائل العسكرية في النحو

¹ - لسان العرب، مادة (جمل)، دار صادر بيروت لبنان

² - المقتضب، ج1، ص146

³ - الخصائص، ج1، ص72

⁴ - ينظر الأصول في النحو، ج1، ص43

⁵ - ينظر المفصل في علم العربية، ص32

وسمى بابه ذلك: "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل"، على الرغم من أنه ساوى بين الكلام والجملة¹.
على أن الرضي الأستراباذي قد ميز تمييزاً مقبولاً بين الكلام والجملة بقوله: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس»²؛ أي كلّ كلام مفيد هو جملة، وليست كلّ جملة هي كلام؛ لأنّ الجملة قد لا تفيد، كجملة الشرط، وجملة الجواب وهلمّ جراً.

ولعلنا في الإشارة إلى ترادف الجملة مع الكلام، والتنقيب عن معانيها المختلفة عند الأوائل مما يطول به المقام، وهو ليس موضوعنا، لذا فلا بد من الإشارة إلى أن أول من اتّضحت عنده الجملة بشكل لافت للنظر هو ابن هشام الأنصاري، حيث خصص لها باباً في كتابه مغني اللبيب، وفرّق هو أيضاً بين الجملة والكلام فيقول: «الكلام هو القول المفيد بالقصد»؛ أي قول يحسن السكوت عليه، أمّا الجملة فهي «عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره ك زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً»³.

فبين ابن هشام الوهم الذي وقع فيه كثير من النحاة من أن الكلام هو الجملة، ونص على أن الجملة أعم من الكلام؛ لأنّ شرط الكلام الإفادة، أمّا الجملة فخلاف ذلك لهذا نقول: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وهذه ليست مفيدة فليست بكلام⁴.

¹ - ينظر المسائل العسكرية في النحو العربي، أبو علي الفارسي، ص 83

² - شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، ج 1، ص 33

³ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص 363

⁴ - ينظر نفسه، ص 363

الجملة الفعلية:

لقد قسّم ابن هشام الجملة على ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وظرفية تهتما منها الجملة الفعلية.

يرى ابن هشام أنّ الجملة الفعلية «هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً وظننته قائماً، ويقوم زيد وقم.»¹، ويجعل الفيصل في هذا التحديد والمقصود من صدر الجملة هو المسند والمسند إليه، فإذا تقدّمهما شيء من الحروف فلا عبرة به، إذ إنّ جملةً من مثل: أ قام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمتَ هي جملة فعلية لا غير.²

وبشير أيضاً إلى أنّ الحكم على اسمية جملة أو فعليتها إنّما يتأتى بما هو صدر في الأصل، فجملة: (كيف جاء زيد) جملة فعلية؛ لأنّ هذا الاسم في نية التأخير وكذلك جملة (يا عبد الله) هي جملة فعلية؛ لأنّ صدرها في الأصل فعل، إذ التقدير هو (أدعو زيدا)³.

نلاحظ أنّ النحاة الأوائل قد اعتمدوا على المسند والمسند إليه في تحديد نوع الجملة العربية وتقسيمها إلى جملة اسمية وأخرى فعلية، وأنّ كلّ نوع مضاف عليهما إنّما يرجع في الأصل إليهما، ويكون من قبيلهما كما نص ابن هشام الأنصاري⁴.

تعريف الجملة الفعلية عند المحدثين:

عرّف بعض المحدثين الجملة الفعلية انطلاقاً من تقسيمهم للجملة العربية عموماً حيث لم يستندوا في ذلك إلى المسند والمسند إليه معاً كما فعل القدامى، وإنّما كان اعتدادهم بوظيفة المسند وما له من دلالة فقط، فلذلك عرفوا الجملة الفعلية استناداً لتلك الوظيفة، يقول مهدي المخزومي: «وهي الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على التغيّر والتجدد أو بعبارة أخرى هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأنّ الفعل

¹ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 364

² - ينظر نفسه، ص 364

³ - ينظر المصدر نفسه، ص 365

⁴ - ينظر نفسه، ص 364

بدلالاته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره وذلك نحو: قام خالد، ويقوم خالد، وخالد يقوم...¹

أركان الجملة الفعلية:

تتألف الجملة الفعلية من ركنين أساسيين:

1- الفاعل وهو المسند إليه.

2- الفعل ومتعلقاته، وهو المسند، كقولنا: (تساقطت الأوراق في الخريف).

فهي جملة فعلية عند القدامى والمحدثين معاً؛ لأن صدرها فعل ولأن المسند فعل أيضاً، فالفعل (تساقطت) مسند، و(الأوراق) فاعل وهو المسند إليه².

الفاعل في الجملة الفعلية:

إنَّ الفاعل في الجملة الفعلية هو من يقوم بالفعل، وهو نوعان: فاعل يقوم بالفعل اختياراً مثل قولنا: (خرج خالد من داره)، و(ارتحل الضيف أمس).
وفاعل يقوم به الفعل أو يتلقى الفعل؛ أي لا يفعل الفعل اختياراً بل يتصف به مثل: (نزل المطر غزيراً)، و(سقط الحجر من عل) و(انكسر الإبريق) و(كُسِرَ الإناء)، ويعرب كل ذلك فاعلاً، لأنه مسند إليه و لآعبرة بقيام الفعل اختياراً من عدمه في الإعراب³.

من هنا يتضح أنَّ الجملة الفعلية عند القدامى هي ما كان صدرها فعلاً كقولنا: (قام محمد)، ولا يجوز تقدّم الفاعل هنا عن الفعل، كأن نقول: (محمد قام)، لأنها من قبيل الجمل الاسمية لأن صدرها اسم، أما عند المحدثين فالجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلاً كقولنا: (قام محمد) أو (محمد قام) بتقديم الفاعل على الفعل ولذلك تختلف أنماط الجملة الفعلية بين القدامى والمحدثين تبعاً لهذا الاختلاف.

أنماط الجملة الفعلية:

1- الفعل+الفاعل نحو: نجح الطالب

2- الفعل+الفاعل+المكملات نحو نجح الطالب في الامتحان

¹ -في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص86

² -ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص90

³ -ينظر نفسه، ص90، 91

- 3- الفعل+المكملات+الفاعل نحو: جاءَ اليومَ محمدٌ.
- 4- المكملات+الفعل+الفاعل نحو: اليومَ جاءَ محمدٌ.
- 5- الفعل+النائب نحو: كُتِبَ الدرسُ .
- 6- الفعل+النائب+المكملات نحو: كُتِبَ الدرسُ البارحةَ
- 7- الفعل+المكملات+النائب نحو: كُتِبَ البارحةَ الدرسُ
- 8- المكملات+الفعل+النائب نحو: البارحةَ كُتِبَ الدرسُ.

وهذه الأنماط كلها جائزة عند القدامى والمحدثين، وهناك أنماط أخرى يرتضيها المحدثون دون القدامى، وهو ما سبق التنبيه عليه من تقديم الفاعل على الفعل في الجملة الفعلية، وبذلك تكون أنماط الجملة الفعلية لديهم- إضافة إلى ما ذكرنا من أنماط- هي:

- 1- الفاعل+الفعل نحو: محمدٌ يحضرُ
- 2- الفاعل+الفعل+المكملات نحو: محمدٌ يحضرُ الليلةَ
- 3- الفاعل+المكملات+الفعل نحو: محمدٌ الليلةَ يحضرُ
- 4- المكملات+الفاعل+الفعل نحو: الليلةَ محمدٌ يحضرُ
- 5- النائب+الفعل نحو: الدرسُ كُتِبَ¹ وهكذا.

دلالة الجملة الفعلية:

إنَّ البحث في أيِّ باب نحوي دون الولوج في نطاق المعنى لذلك الباب أو تغييبه لقصور علمي، وضعف منهجي، تأباه اللغة حتماً وينفره منطقها، ذلك لأنَّ غاية اللغة الأسمى هو المعنى، من هنا بات من الضرورة بمكان أن نبسط ولو اختصاراً القول في معنى الجملة الفعلية ودلالاتها.

فالجملة الفعلية التي مسندها فعل تدلُّ على الحدوث والتجدد، سواء تقدّم المسند إليه على المسند أم لم يتقدم، كقولنا: (يجتهدُ زيدٌ)، أو (زيدٌ يجتهدُ)، «وإنما قدّم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم»².

¹ -ينظر الجملة الفعلية علي أبو المكارم، ص38، 37

² -معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص19، 20

كما أنّ للجملة عموماً دالتين نقنصر على بيان دلالتى الجملة الفعلية دون الاسمية، وهما الدلالة القطعية والاحتمالية، والدلالة الظاهرة و الباطنة.

1- الدلالة القطعية والاحتمالية: تكون الجملة الفعلية عادة ذات دلالة قطعية؛ أي تفيد معنى واحداً لا غير كقولنا: (حضرَ محمدٌ) و(سافرَ خالدٌ)، وتكون كذلك ذات دلالة احتمالية؛ أي تحتمل أكثر من معنى، كقولنا: (كرمَ خالدٌ أباً) فهي تحتمل «أنَّ خالداً كرمَ حال كونه أباً، ويحتمل أن أباه كرم»¹، وكذلك قولهم: (اشتريتُ قَدَحَ ماءٍ) «تحتمل أنك اشتريت ماءً مقدار قدح، وتحتمل أنك اشتريت القدح، أي الإناء»².

2- الدلالة الظاهرة والباطنة: ويقصد بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ، أما الدلالة الباطنة فيقصد بها فحوى الكلام والمراد من ورائه، إذ لا يفهم من ظاهر العبارة مباشرة، كالكنائيات والاستعارات وغيرها، مما لا يتوصّل إلى معناه من ظاهر لفظه، من ذلك قوله تعالى: (فردوا أيديهم في أفواههم) [إبراهيم/9]؛ أي لم يتلقوا النعم بالشكر³، وكقولهم: (رأيتُ أسداً) ولم يرد السبع وإنما أراد التشبيه، وكقول العرب: (رمتني بسهمٍ ريشه الكحل)؛ أي بنظرة من عين مكحولة⁴.

¹ - الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، ص12

² - معاني النحو، ج1، ص21

³ - ينظر الجملة العربية والمعنى، ص20

⁴ - ينظر معاني النحو، ج1، ص24